

## انتهاكات حقوق الإنسان وازدياد النزاع في لبنان مع امتداد النزاع من سورية إلى داخل البلاد

ما زال لبنان يعاني من أزمة سياسية مزمنة وتوترات طائفية حادة، الأمر الذي أدى لزيادة معدل انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد منذ اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري. وقد زاد امتداد النزاع الحالي في سورية المجاورة من حدة التوترات بين الكتل السياسية في لبنان، مما أسفر عن صدامات واشتباكات بين الميليشيات المسلحة. وشهدت انتهاكات حقوق الإنسان في هذا السياق زيادة تتذر بالخطر في لبنان.

### أولاً: تعمق امتداد النزاع السوري إلى لبنان:

اشتد تأثير امتداد النزاع من سورية إلى لبنان مع استمرار تصاعد وتيرة هذا النزاع، حيث وصلت الاشتباكات الداخلية والتوترات السياسية في لبنان إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق منذ بداية الثورة السورية، على الرغم من سياسة الانفصال الذاتي التي دعا إليها رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي.

كانت الاشتباكات الجارية منذ مايو/أيار ٢٠١٢ قد خلفت ٥٣ قتيلًا ومئات الجرحى في مدينة طرابلس الشمالية الفقيرة والمهملة، لاسيما بين أحياء باب التبانة الذي تقطنه أغلبية سنية معارضة لحكومة بشار الأسد من ناحية، وجبل محسن الذي تسكنه أغلبية علوية تدعم الحكومة السورية.

لم ينجح انتشار الجيش اللبناني في مناطق مختلفة من المدينة في استعادة الهدوء، وما زال مسلحون من فصائل مختلفة ينتشرون في المدينة، كما اندلع القتال من جديد في الآونة الأخيرة في أغسطس/آب، حيث لقي ١٢ شخصًا حتفهم منذ استئناف القتال العنيف.

كذلك تم تسجيل توترات في شمال لبنان في منطقتي عكار ووادي خالد، جراء توغل الجيش النظامي السوري داخل الأراضي اللبنانية وقصفه عدة مواقع داخل الأراضي اللبنانية لمطاردة أفراد الجيش السوري الحر عبر الحدود إلى لبنان. وقد أسفرت هذه الغارات عن مقتل ١٠ مدنيين على الأقل، من اللبنانيين والسوريين على حد سواء.

كما لقي الشيخ أحمد عبد الواحد -رجل دين سني لبناني بارز ومعارض لحكومة الأسد- ومساعدته محمد مرهب مصرعهما في ٢٠ مايو/أيار ٢٠١٢ عند نقطة تفتيش للجيش اللبناني في بلدة الكويخات بالقرب من عكار في ظروف غامضة.

أسفر حادث القتل ذلك عن خروج المواطنين المحليين في مظاهرات أدت إلى تعطيل الطرق، حيث عبرت الجموع عن غضبها لوفاة رجل الدين السني من هذه المنطقة والتي تقطنها أغلبية سنية، مما دفع الجيش إلى الانسحاب من عكار وفتح تحقيق في سلوك الجنود الـ٢٢ الذين كانوا موجودين عند نقطة التفتيش.

يعمل العمال السوريون في مواقع البناء في لبنان بشكل غير رسمي في الغالب، وقد ازداد عدد السوريين العاملين في لبنان بشكل غير رسمي على نحو كبير منذ بداية الثورة، فارين من النزاع. وقد حظرت بعض البلديات اللبنانية، مثل بحدون، على هؤلاء العمال الخروج من أماكن إقامتهم من الساعة الثامنة مساءً وحتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي، بزعم الحفاظ على سلامة البلدة. ولا ينطبق حظر التجوال التمييزي هذا سوى على السوريين ويعزز الوصم الذي يعاني منه العمال السوريون بالفعل في لبنان.

يذكر انه إذا عُثر على أي من السوريين في الشوارع خلال ساعات الحظر تلك، قد يتعرضون للطرده من البلدية، ومن ثم فقد وظائفهم. وتشكل هذه التدابير انتهاكاً صارخاً لحقوقهم في حرية الحركة والتنقل.<sup>١</sup> كما تم الإبلاغ عن وقوع حالات ضرب وتحرش ضد العمال.<sup>٢</sup>

أدت أيضاً زيادة حالات الاختطاف التي قامت بها الميليشيات إلى تصاعد حدة التوتر داخل البلاد، حيث أصيب سبعة من الحجاج الأحد عشر الشيعيين اللبنانيين الذي اختطفهم الجيش السوري الحر في سورية في مايو/أيار في أعقاب تفجير القزاز، حسبما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، الأمر الذي أثار غضب أفراد أسر الضحايا، فخرجوا إلى الشوارع وقاموا بحرق الإطارات مطالبين الحكومة اللبنانية بضمان الإفراج عن أقاربهم.

علاوة على ذلك، قامت قبيلة المقداد ذات النفوذ القوي في سهل البقاع بتنفيذ سلسلة من عمليات الخطف وذلك في أعقاب اختطاف حسن المقداد وهو عضو في القبيلة، على يد الجيش السوري الحر كما زُعم. هذا وتزعم الميليشيات المسلحة المرتبطة بالأسرة أنها اختطفت حتى الآن أكثر من ٥٠ مواطناً سورياً ومواطناً تركياً واحداً، حيث ادعت أن المواطن التركي سيكون "الضحية الأولى" إذا لم يفرج عن قريبتها.

أعلن حاتم مقداد، الناطق الرسمي باسم القبيلة أن "المزيد من عمليات الخطف قادمة"، وأضاف بقوله: "سنبدأ بخطف رعايا الدول العربية التي تدعم المعارضة في سوريا، إذا لم يتم الإفراج عن أخينا حسن". ودفع هذا الأمر بالملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر إلى حث مواطنيها على مغادرة لبنان على الفور.<sup>٣</sup>

ودعا رئيس الوزراء نجيب ميقاتي إلى عقد اجتماع طارئ يوم الخميس ١٦ أغسطس/آب لمناقشة مسألة الاختطاف. ولكن يبدو أن السلطات اللبنانية لا تستطيع ضمان الالتزام بسيادة القانون. كما تشكل عدم قدرة السلطات اللبنانية على نزع سلاح الميليشيات والقبائل والعائلات المختلفة في لبنان تهديداً متزايداً لاستقرار قطاعات عريضة من المجتمع.

## ثانياً: انتهاكات حقوق اللاجئين السوريين

يواجه لبنان أيضاً تدفقاً متزايداً للاجئين السوريين. ويقدر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن هناك ما يقرب من ٤٧٠٠٠ لاجئ سوري في لبنان حالياً، وهو رقم من المرجح أن يكون أقل بكثير من العدد الفعلي للاجئين السوريين في البلاد، حيث أن العديد من هؤلاء اللاجئين لم يسجلوا مع الأمم المتحدة أو الحكومة اللبنانية.<sup>٤</sup> فقد دخل البلاد، وفقاً للتقديرات غير الرسمية، عدد يتراوح بين ٩٠.٠٠٠ وبضع مئات الآلاف من اللاجئين.

<sup>١</sup> رانيا مسعود، تعرض العمال السوريين في بحدون لحظر تجوال حقيقي، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، [http://www.lorientlejour.com/category/%C3%80+La+Une/article/773608/A\\_Bhamdoun,\\_les\\_ouvriers\\_syriens\\_soumis\\_a\\_un\\_veritable\\_couvre-feu.html](http://www.lorientlejour.com/category/%C3%80+La+Une/article/773608/A_Bhamdoun,_les_ouvriers_syriens_soumis_a_un_veritable_couvre-feu.html)

<sup>٢</sup> لا مكان للاختباء: السوريون في لبنان، ١٨ أغسطس/آب ٢٠١٢، <http://www.albawaba.com/editorchoice/syrians-lebanon-kidnappings-438808>

<sup>٣</sup> البلدان العربي تجلي رعاياها من لبنان بسبب الاختطافات، ١٦ أغسطس/آب ٢٠١٢، <http://en.trend.az/regions/met/arabicr/2056759.html>

<sup>٤</sup> حوالي ٤٧٠٠٠ لاجئ سوري في لبنان: مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، ٤ أغسطس/آب ٢٠١٢، [http://news.xinhuanet.com/english/world/2012-08/19/c\\_123600504.htm](http://news.xinhuanet.com/english/world/2012-08/19/c_123600504.htm)

ولا يزال اللاجئون السوريون على طول الحدود السورية اللبنانية يتعرضون للقصف من قبل الحكومة السورية في سياق الاشتباكات مع أفراد الجيش السوري الحر. ويعاني هؤلاء اللاجئون من مشكلة إنسانية متنامية مع ازدياد النقص في الخدمات الأساسية والمسكن، لاسيما في شمال لبنان، التي تعتبر من المناطق الأكثر فقراً وتخلفاً في البلاد. وتقدم المنظمات غير الحكومية ووكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة حالياً المساعدات في هذه المنطقة بمساعدة محدودة من قبل الحكومة اللبنانية.

هذا وقد زادت الأعداد المتنامية للاجئين السوريين من إمكانية ترحيلهم قسرياً من قبل الحكومة اللبنانية. فقد قامت الحكومة اللبنانية بترحيل ١٤ مواطناً سورياً إلى سورية في ١ أغسطس/آب ٢٠١٢، على الرغم من الاعتراضات القوية التي أبدتها جماعات حقوق الإنسان، استناداً إلى أنهم "يشكلون تهديداً لأمن الدولة".

أكدت الحكومة اللبنانية أن هؤلاء الأشخاص الأربعة عشر كانوا مجرمين حُكم عليهم في جرائم مثل السرقة ومحاولة الاغتصاب والاعتداء داخل الأراضي اللبنانية. بيد أنه وفقاً لبعض المصادر الموثوق بها، كان بعض هؤلاء المرشحين قد أعربوا عن مخاوفهم من الاضطهاد وسوء المعاملة لدى عودتهم، وأن واحداً من بينهم على الأقل ادعى أنه ناشط في المعارضة لحكم بشار الأسد.

في هذا السياق يناشد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الحكومة اللبنانية القيام بما يلي:

- ضمان احترام حقوق السوريين الذين لجئوا إلى لبنان، بما في ذلك توفير كافة المساعدات الإنسانية اللازمة لهم.
- وفقاً للمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كفالة احترام حرية التنقل للمهاجرين واللاجئين من سورية عن طريق رفع القيود التي فرضتها بعض البلديات على حركتهم.
- احترام المادة ٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب وتجنب الترحيل القسري للاجئين السوريين حيثما يتعرضون لخطر التعذيب.
- اتخاذ التدابير المناسبة لإطلاق سراح المواطنين الذين تعرضوا للاختطاف في لبنان ومساءلة الأطراف المسؤولة.

علاوة على ذلك، يدعو مركز القاهرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة إلى ما يلي:

- كفالة تقديم كافة المساعدات اللازمة لحكومة لبنان والأمم المتحدة ووكالات المعونة غير الحكومية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للاجئين السوريين داخل البلاد، وحث حكومة لبنان بقوة على البدء في تلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين على نحو أكثر فاعلية.
- ضمان وجود عنصر مراقبة لحقوق الإنسان في أي بعثة من بعثات المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة داخل لبنان يمكنه إبلاغ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهيئاتها عن تحديات حقوق الإنسان والانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون السوريون في لبنان.